مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية م.احمد الحمد (محمد هاشم)

مرشح الدائرة الثالثة محمد طلال السعيد مخاطبا الحضور (ريليش كومار)

لمشاهدة الفيديو

مرشح الدائرة الثانية عقد ندوته الرجالية الأولى تحت عنوان «الإصلاح.. بوابة التنمية»

الحمد: الإصلاح السياسي بوابة التغيير للانتقال إلى دولة التطور والتنمية

عبدالعزيز المطيري

قال مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية م.احمد الحمد ان النائب في مجلس الامة لا يمثل اسرة او قبيلة او طائفة بل يمثل الامة بأسرها واضاف في ندوته الرجالية التي عقدها الاحد الماضي في مقره الانتخابي في المنصورية تحت عنوان «الإصلاح.. بوابة التنمية» وحضرها حشد كثيف من أبناء الدائرة الثانية إننا نراهن على وعي الناخب الكويتي الذي يتجاوز القبلية والطائفية ويختار الأصلح الذي يحمل قضاياه ويعيش همومه.

وحذر الحمد من حرب الإشاعات التي تزدهر أيام الانتخابات وأذكر الجميع بقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا).

وشدد الحمد على أن الوضع الذي وصلت إليه الكويت ليس هو الوضع الذي يجب أن تكون عليه ولا يشبهه بأي حال من الأحوال، مشيرا إلى أن الأداء السياسي على المستوى الحكومي والبرلماني ليس ضعيفا فقط، بل هو عاجز عن تلبية أدنى متطلبات واحتياجات المواطن الكويتي العادي والذي يجب أن يعيش في رفاهية تامة وراحة من ناحية الخدمات والمعيشة والتطور مثل أكثر الدول تطورا وليس أقل من ذلك.

وأضاف أن الكويت لديها «والحمد لله كل مقومات التطور من الموارد البشرية والقدرات والمواهب والملاءة المالية وغيرها، ولكن كل هذه الأمور تحتاج إلى حكومة قادرة تديرها ومجلس قادر يراقب ويتابع.. بعد أن يشرع!».

وأكد الحمد أن الإصلاح السياسي هو بوابة التغيير الحقيقي للانتقال إلى دولة التطور والتنمية والتخلص من الفساد وغيره من عوائق التطور مثل المحسوبيات والواسطات والمحاصصات وغيرها، لافتا إلى أن الإصلاح السياسي يمتد ليطول كل الجوانب الأخرى مثل ضرورة الإصلاح المالي والإداري في الدولة.

وأشار إلى الخلل البنيوي في النظام السياسي الخاص بتشكيل الحكومة الكويتية حيث ان آلية تشكيل الحكومة خرجت عن إطارها الدستوري الواضح والذي يوضح وجوب اختيار عدد من الوزراء في التشكيل الحكومي من تشكيلة مجلس الأمة بما يحقق التجانس والانسجام بين السلطتين، مستشهدا بالمادة 56 من الدستور الكويتي والتي تنص على أن «يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء بعد المشاورات التقليدية ويعفيه من منصبه كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء. ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم ولا يزيد عدد الوزراء

م. احمد الحمد متحدثا

جميعا عن ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة».

وبين الحمد بأن التشكيلات الحكومية في الكويت بنيت وما زالت تبنى على أساس المحاصصات والترضيات والولاءات بعيدا عن الكفاءة والتكنوقراط والجدارة.

وتطرق الحمد إلى موضوع الفساد قائلا: ان الأداء الإداري في أجهزة الدولة يعاني من الترهل والتدهور بسبب تفشي الفساد في كثير من مفاصل الدولة وانتقال الفساد من المستويات الأعلى إلى المستويات الأدنى، مضيفا أن الكويت تراجعت بشكل حاد في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية للعام 2017 لتحل بالمرتبة 85 عالميا وتهبط 10 مراكز مقارنة بترتيبها البالغ 75 عالميا في 2016، وحلت في المرتبة الثامنة عربيا وقبل الأخيرة خليجيا خلف عمان والسعودية والإمارات!

وعلى المستوى الاقتصادي، قال الحمد ان الوضع الاقتصادي متدهور من ناحية الأداء والفاعلية وهناك عجوزات وهمية للميزانية ومحاولات حكومية مستميتة للوصول إلى جيب المواطن وإفراغه بأي طريقة ممكنة بحجج واهية وأساليب مكشوفة، مشيرا إلى أن مقومات النجاح الاقتصادي إلى حد التميز والتفوق متوافرة كلها في الكويت، وتكمن العوائق الحقيقية في وجه التطور الاقتصادي في الكويت في قدم التشريعات وقصورها والفساد وسوء الإدارة، مبينا أن هذا القصور في التشريعات الاقتصادية الحديثة كان السبب الرئيسي في هجرة رأسمال كويتي ضخم حيث فضل الكثير من التجار استثمار أموالهم خارج الكويت في دول خليجية قريبة أو دول بعيدة بسبب التسهيلات الاستثمارية والشعور بقوة القانون، مؤكدا أن معظم هؤلاء المستثمرين الكويتيين يفضلون الاستثمار في الكويت في حال توافرت لهم ظروف مشابهة حتى أقل بقليل.

وأشار إلى أن انتشار الفساد وتمكنه في كثير من مفاصل الدولة وفي مختلف الجهات والوزارات الحكومية خلق نوعا من عدم الاستقرار الاقتصادي وساهم في نزيف المال العام وهدره وإضاعته، وهناك أمثلة كثيرة عن ذلك ومنها الصناديق السيادية التي كبدت الدولة مليارات الدولارات دون أي فائدة أو منفعة وغيرها من الأمثلة الصغيرة والكبيرة التي لا تعد ولا تحصى.

وتناول ملف إسقاط القروض، مؤكدا أن هذا الملف يطول شريحة واسعة من المواطنين العاديين الذين اضطروا للاقتراض لظروف معيشية أو صحية أو مستلزمات ضرورية، وأنه وبسبب الضغوط الحياتية وتفوق المطلوب على الموجود، فإن الكثير من المواطنين عجزوا عن سد قروضهم أو أن تلك القروض أصبحت كابوسا ينغص حياتهم، متسائلا «أليس من واجب الدولة التخفيف عن المواطنين وحل مشاكلهم؟! أين هي الحكومة في هذا الأمر وأين هو المجلس؟!».

كما ناقش الحمد مع الحاضرين ملف غير محددي الجنسية واعتبره جرحا نازفا ومستمرا في قلب المجتمع الكويتي ويشكل تهديدا كبيرا للأمن المجتمعي أولا والأمن السياسي والاقتصادي ثانيا «وما تقوم به الحكومة بهذا الخصوص ما هو إلا جرعات مخدرة عابرة سيكون لها تداعيات خطيرة على المجتمع الكويتي»، مقدما أمثلة عما تقوم به الحكومة مثل الإعلان من فترة إلى أخرى عن قبول بعض البدون في التعليم أو إعطاء بعضهم بطاقات معينة أو السماح لبعضهم بدخول الجيش وغيرها من الإجراءات «وهذه الأمور تزيد من الاستفزاز لهذه الفئة المغلوب على أمرها والتي عانت كثيرا على مدى سنوات طويلة بسبب الاستهتار وانعدام الجدية في غلق هذا الملف الوطني والإنساني إلى الأبد»، مؤكدا أن استمرار هذا الملف يضر بسمعة الكويت بلد الإنسانية ويتعارض مع أبسط حقوق الإنسان في أن يحمل الإنسان جنسية البلد الذي ولد فيه آباؤه وأجداده وماتوا فيه وضحوا من أجله وساهموا في تطويره وبناء اقتصاده والدفاع عنه.

واعتبر الحمد أن تقرير لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة البرلمانية الأخير بخصوص الاقتراحات بقوانين في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية يوحي بأن ملف غير محددي الجنسية مؤجل ومنسي حيث تنص هذه الاقتراحات على إعطاء غير محددي الجنسية بطاقة تتيح لهم الإقامة والعمل والعلاج والدراسة والتوظف والزواج ومعاملتهم كمواطني دول مجلس التعاون في ممارسة الأنشطة الاقتصادية «هذا الحل الترقيعي الكبير يقول إن المشكلة قائمة وستبقى وليس هناك نية أو إرادة لحلها».

وفيما يتعلق بملف الإسكان، قال ان المواطن الكويتي يضيع أحلى سنين عمره انتظارا للحصول على سكن مناسب وهذا يعتبر هدرا للوقت والطاقة وقتلا للإبداع والإنجاز «ونحن نستغرب وجود 100 الف طلب إسكاني على لائحة الانتظار بينما المساحة الخالية في الكويت أكثر من 90٪ وميزانية الأجيال القادمة بمليارات الدنانير. سنعمل على تقديم تشريعات لإشراك القطاع الخاص بشكل كبير في بناء الوحدات السكنية والضغط لتخصيص أراض مناسبة للبناء وطرح فكرة التوسع الطولي والأفقي معا».

كما بين الحمد أن القطاع الصحي في الكويت يعاني من مشاكل متراكمة كثيرة على جميع الأصعدة الفنية والإدارية والمالية، مبينا بأن ميزانية وزارة الصحة في الكويت للعام 2019 ارتفعت عن العام الذي سبقه بمقدار حوالي 300 مليون دينار ولكن هذه الزيادة ليست فعلية فهي عبارة عن مبالغ تخص مطالبات للسنة السابقة لعقد شركة «إتنا» بقيمة 70 مليون دينار ومبلغ 35 مليون دينار لمكتب لندن لمطالبات متأخرة للمستشفيات نتيجة عدم تعزيز البند، ومبلغ 15 مليون دينار تخص مكتب فرانكفورت لمطالبات تخص السنة الماضية أيضا بسبب عدم كفاية المعتمد المالي لبند العلاج بالخارج، وتذمر المستشفيات والمصحات بالخارج.

وفيما يخص قطاع التربية والتعليم في الكويت، أكد ان هذا القطاع الحيوي والرئيسي يعاني من الثبات وعدم التحرك وهو قطاع لا يقبل الثبات وتتم إدارته بشكل تقليدي قديم، ويتم استخدام الميدان التربوي كحقل تجارب على مقومات العملية التعليمية من مناهج ومعلمين وطلبة وإدارة مدرسية أدى إلى فقدان الثقة في تطوير التعليم بعد أن باءت كل تلك التجارب بالفشل ودفع الضريبة بشكل رئيسي وأساسي الطلبة والطالبات وأولياء أمورهم، مشيرا إلى أن استراتيجية التجارب في حقل التعليم غير مقبولة أبدا حيث ان القيمين على العملية التربوية يصرون على نجاح هذه التجارب قبل بدايتها ويصممون على أدائها والاستمرار فيها لسنوات ليتغير الوزير ويأتي وزير آخر بتجارب جديدة نجحت في بلدان أخرى بمقومات مغايرة ومجتمعات مختلفة.

وأكد الحمد أن هناك حاجة ماسة لدراسة طبيعة الطالب وطبيعة المجتمع ومحددات النجاح قبل القيام بمثل هذه التجارب، ويجب أن تشارك جامعة الكويت في وضع استراتيجية تعليم واضحة وثابتة لا تتغير مع تغير وزير أو وكيل وزارة لتكون استراتيجية دولة للتعليم بعيدا عن الاجتهادات الفردية والشخصية. وفي ختام الندوة، تقدم الحمد بالشكر والتقدير لكل الحضور من أهالي المنطقة الثانية على حضورهم ومشاركتهم وإثرائهم للندوة واقعا وحلولا، راجيا من الله سبحانه وتعالى أن يقدم للكويت وأهلها ما يستحقونه من خدمات، ومناشدا الناخبين اختيار من يرون أنه يستحقهم ويستحقونه.

جانب من الحضور في ندوة الحمد

السعيد: عدم المشاركة في الانتخابات والتنازل عن الحق خطر علينا جميعاً

سلطان العبدان

أكد مرشح الدائرة الثالثة محمد طلال السعيد أن هناك تيارين في الدائرتين الثانية والثالثة اتفقا على التبديل، مشيرا إلى أن هذه الخطوة تنهي إرادة الناخبين كأننا «ما لنا أي حق بالمجلس» داعيا الجميع للمشاركة في الانتخابات لإحباط هذه المخططات.

وأشار السعيد خلال الندوة التي عقدها في مقره مساء أمس الأول وافتتح بها مقره الانتخابي وسط حضور رجالي ونسائي الى ان عدم المشاركة والتنازل عن الدور المطلوب من كل مواطن يعتبر خطرا علينا جميعا.

وقال مخاطبا الناخبين: «لا تتنازل عن حقك والحق ان تذهب وتصوت حتى لو كان المجلس مخيبا للأمل أرجوكم المشاركة اهم شيء».

وأضاف انه قام بزيارة اكثر من 300 ديوانية في الدائرة حيث إن هناك حالة إحباط من المواطنين على مجلس الأمة وان حالة الإحباط مبررة لعدم وجود انجاز حقيقي.

وأوضح أن القوانين التي تم إقرارها هي 26 قانونا منذ سنتين منها 18 مقترحا ومشروعا حكوميا، و5 باتفاق نيابي- حكومي، و3 مقترحات نيابية فقط، والمقترحات الثلاثة هي الاستعانة بغير الكويتيين للعمل بالجيش والتقاعد المبكر الذي يحتاج الى الكثير من التعديل، وآخر قانون وهو المهم تجنيس 4 آلاف شخص سنويا.

محمد السعيد متحدثا

كامل العوضي مباركا للسعيد افتتاح مقره

وقال السعيد إن هناك 450 ألف مزور في ملف الجنسية ولم يحاسب احد ولم يحصل أي شيء في هذا الملف، مشيرا الى انه ليس ضد حق أحد، وليس طعنا في احد ونحن إنسانيون ولكن يجب ان ننهي هذا الملف، ولم أقل أنا هذا الرقم بل رئيس مجلس الأمة على المنصة قال هذا الكلام.

وأكد انه ليس «سوبرمان» لكي يستطيع تنفيذ كل شيء في حال وصوله إلى المجلس، ولكن ينطلق من شعاره الانتخابي «لإنقاذ ما يمكن إنقاذه»، بحيث سيتم الدفع للانتهاء من القوانين الموجودة بلجان المجلس.

وقال ان لدينا مشكلة بالحريات والقوانين المكبلة لها، حيث إن قانون الإعلام الالكتروني يمس حياتنا اليومية وإذا واحد فينا غلط في كلمة في وسائل التواصل الاجتماعي قد يسجن، خاصة وأننا بلد حريات ومتعودين على الانتقاد دون تجريح وبالقانون.

ولفت إلى أن ما يحصل بالمجلس لخبطة وضياع للأولويات، وإذا وصلت أنا ما أخاف ولا استحي راح أصورهم واحد واحد واللي ما يحضر اللجان ويتغيب يتحمل.

وأوضح ان بعض النواب دوره مقتصر على تخليص المعاملات ويصير مندوب بالوزارات معناها ما راح يتغير شيء.

وأكد أن رؤية الكويت 2035 «ما فهمت منها ولا شيء»، وهناك مشاريع المفروض تنجز 2021 ونسبة الإنجاز حاليا صفر مثل مشروع استزراع الأسماك.

وأضاف المفروض ان يكون للحكومة اجتماع نيابي لبحث القوانين التي تحتاجها، وان التعاون لا يكون من خلال «اتفقنا نهدي ضد رئيس الوزراء والمقابل جذي واذا ما عطانا نستجوبه»، حيث إن هذا عبث ونقومه بالمشاركة في الانتخابات.

وأكد الصندوق الوطني لدعم المشاريع ميزانيته 2 مليار دينار، وهذا الصندوق بلا رؤية «بس تعطي كب كيك وحلاق»، والبعض ماخذينه لعب يعتقدون ان راح تسقط القروض عنهم من الصندوق، بل بعد سنتين اذا لم تسير المشاريع راح يصير عندنا مساجين ومقترضون.

جانب من الحضور في مقر مرشح الدائرة الثالثة محمد طلال السعيد

السعيد مستقبلا الحضور وبجواره والده

محمد السعيد مع الزميل فرج ناصر

دعوة لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات لصندوق المثنى للمصارف الإسلامية الخليجية

صندوق المثنى للمصارف الإسلامية الخليجية
MUTHANNA GCC ISLAMIC BANKS FUND

يسر شركة بيتك كابيتال للإستثمار ش.م.ك.م (بصفتها مدير الصندوق) دعوتكم لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات المقرر إنعقاده في يوم الاربعاء الموافق 27/03/2019 في تمام الساعة 10:00 صباحًا بمقر الشركة برج بيتك - الدور 32 - قاعة الاجتماعات الرئيسية، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال إجتماع جمعية حملة الوحدات للصندوق:
1. تعيين امين سر ليقوم بتحرير محضر الاجتماع بما في ذلك المداولات و القرارت المقترحه و نتيجة التصويت عليها.
2. الاطلاع على تقرير مدير الصندوق عن نشاط الصندوق و مركزه المالي للسنة المالية المنتهية في 31/12/2018.
3. الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31/12/2018.
4. الاطلاع على البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31/12/2018.
5. الاطلاع على تقرير المدقق الشرعي الخارجي.
6. الاطلاع على تقرير مراقب الاستثمار.

في حال عدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع، يؤجل الي يوم الخميس الموافق 28/03/2019 الساعة 10:00 صباحاً.

- لاستلام الدعوات يرجى مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الاوراق المالية (ادارة سجلات المساهمين) الشرق - شارع سالم المبارك - بناية زيد الكاظمي، دور 4، بجانب سوق الكويت للاوراق المالية.
- يرجى من السادة حملة وحدات الصندوق الكرام كما في 26/03/2019 إحضار البطاقة المدنية الأصلية عند حضور الإجتماع.

مقر الشركة: مدينة الكويت - شارع أحمد الجابر - برج بيتك - الدور 32
هاتف: 22987000 داخلي: 2 - فاكس: 22476170
KFH Capital